أمّـا التيار الثاني فيمثله، بشكل أساس، تكتل الليكود، ويؤكد على «ضرورة استمرار سيطرة اسرائيـل على جميـع أجزاء فلسطين بحدودها الانتدابية»[١١]. ويستند في دعوته الاستيطانية على الاسس العقائدية والدينية، ولا يجد ضرورة للربط بين الدخول في تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ووقف الاستيطان. ويرى ان مناقشة مسألة الحكم الذاتي لسكان الضفة الفلسطينية في إطار كامب ديفيـد (أو في غير ذلك) لا تعني التنـازل من اسرائيـل عن حقهـا في الاستيـطان في تلك المنـطقة وتطويرها»[١٢]. وقدم هذا الاتجاه، ممثلاً بحكومة اسحق شامير، ترجمة عملية لفهمه لعملية الربط بين الاستيـطان والتسـوية السياسية في أثناء الاعداد لعقد مؤتمر مدريد، وخلال جلسات المفاوضات الثنائية في واشنطن، حيث استمر في تنفيذ برامجه الاستيطانية دون أن يرى في المفاوضات الجارية، ما يوجب عمل عكس ذلك. ويبدو هذا الاتجاه شديد الوضوح لجهة الغاء أحد المقومات الاساسية لقيام «كيان فلسطيني» وهو الامر الذي يرفضه بشدة.

بين هذين التيـارين الرئيسـين تتـأرجح اتجاهات هامشية عدّة أخرى، بعضها يرى ضرورة لاستيطان القدس فقط، وبعضها الآخر يرى ان له حق في الاستيطان في كل أرض فلسطين بحدودها الانتدابية، وعليه فان الاحتفاظ بالارض، كلها أو أجزاء منها، هو الجامع المشترك الاعظم بين كل الاتجاهات الاسرائيلية لناحية مصير الارض الفلسطينية المحتلة.

لقد نجح الاسرائيليون بمنطلقاتهم المتعدّدة في فرض «أمر واقع جديد» تمثله عشرات المستوطنات «السياسية» و«الامنية» و«الدينية» المزروعة، اليوم، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (اللذين يدور حولهمـا البحث كمناطق للحكم الذاتي)، والقدس (التي يرفض الاسرائيليون ان يجرى أي بحث بشأنها). ومَنْ تتبع مسار المفاوضات الثنائية المتعثرة في واشنطن، يمكنه استخلاص واقعة مفادها ان الاسرائيليـين يعتبـرون البحث في موضـوع الاستيطان خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منه، ولا يتوقفون، في الوقت عينه، عن محاولة خلق «وقائع جديدة» على الارض، تكاد تلغي «موضوع البحث».

في هذا السياق، تجدر ملاحظة ان الاسرائيليين سعوا، دوماً، الى تكثيف النشاط الاستيطاني بالترافق مع طرح «المبادرات السياسية» أو «وجود مشروع تسوية في الافق». وبينما تلحظ مشاريعهم للتسـوية السياسية (مشروع آلون مثلاً) الحفاظ على حدود معيّنة للاستيطان، فانهم يعملون على مضاعفة عدد المستوطنات من كل نوع، سياسية وأمنية، اذا جرى الاتجاه نحو بحث مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، وهذا ما حدث، على سبيل المثال، عقب اتفاقيتي كامب ديفيد، وفي أثناء التحضير لمؤتمر مدريد.

لقد فهم هذا السلوك الاسرائيلي، غالباً، ضمن مستويين اثنين: الاول، كسلوك يهدف الى اعاقة أيـة عمليـة سيـاسية وافشالها. والثاني، ان الاسرائيليين يريدون استخدام المستوطنات الجديدة كأوراق مساومة لأنهم يرفضون العودة الى حدود ما قبل العام ١٩٦٧.

وربما يكون كل ذلك صحيحاً على نحو ما، ولكن ألا يطرح واقع المشهد الاستيطاني الراهن، واصرار الاسرائيليين على مواصلة النشاط الاستيطاني تساؤلاً أكثر عمقاً يتيح مستوى جديداً لفهم السلوك الاسرائيلي؟

يبدو طرح هذا السؤال ملحاً، وليس من معضلة في محاولة الاجابة عليه. فالاسرائيليون الذين اعلنـوا، بشكل دائم، رفضهم لـ «قيام الدولة الفلسطينية»، بل لقيام أي شكل من أشكال الكيان الفلسـطيني، يتـرجمـون هذا الرفض من خلال السعي نحو تقويض أهم أسس قيام «الدولة» أو